« تغييرا يقتصر على صورة الهيئة الحاكمة »* وفي الرسالة التي بعث بها الشميل الى جمعية الاتحاد السوري في نيويورك (ربيع ١٩٠٩)** ، نجده يتساءل عن طبيعة الانقلاب العثماني ويناشد مستمعيه الاعتراف بان هذا الانقلاب الذي حصل في تركيا سياسي اكثر منه اجتماعي ، وخارجي اكثر منه داخلي ، ومالي اضطراري اكثر منه استقلالي »(ص ١٩) الى ان يتوصل الى إعلان النتيجة المبنية على مقدماته في طبيعة الانقلاب ومستقبل الحكومةالعثمانية ، فيقول مخاطبا جمعية الاتحاد السوري : « فاذا وعيتم ما تقدم فهمتم ان هذا الانقلاب الحميد في المملكة العثمانية لم يكن عن اسباب داخلية اجتماعية في قلب الامة وان قبولها له لا يكفي وحده للاحتفاظ به الى حد الاستقلال التام » . (ص ٢٢ من كراس رسائل) .

ولا يتجاهل سليمان البستاني اثر الثورة الفرنسية في قيام الحكم الدستوري ، بل يعتبران هذا الحكم « لم يستتب امره على هذا الشكل ويعم دول الحضارة إلا على اثر الثورةالفرنسوية . وإن كانت الثورة الانجليزية ، قبل زهاء قرن ، من اعظم مهيئاته »(ص٨٦)(***)

الاستبداد وإصلاح الدولة

« هناك إجماع في الممالك العثمانية« على وجوب تحقيق الاصلاح » . وهي حقيقة معلومة ينشرها البستاني في مطلع كتابه « عبرة وذكرى » اذ يعلن « انه لم يبق في البلاد العثمانية رجل واحد من ارباب العقول لا يرى وجوب تبدل الحال »(ص ٧٦) . ولا يساوره من شك في ان التاريخ سوف يدون في سجلاته تلك المعجزة« أعجوبة القرن العشرين »التي حققها رجالات الاصلاح وانصار الجيش العثماني وزعماء جمعية الاتحاد والترقي . فالاجماع على ضرورة تحقيق الاصلاح وتبديل الاحوال واعلان الدستور ونيل الحريات الاساسية يقابله استعداد وتجاوب من جانب الامة التي « على تمام الاهمية والاستعداد لتلقي هذا الانقلاب »(ص ٧٩)

ومتى علمنا ان الدستور الجديد (مجموع القوانين والنظامات الذي كان معروفا في بلاد الدولة العثمانية باسم الدستور Code .ص ٨٤) . لايخرج عن كونه نسخة طبق الاصل للدستور القديم (« نفس دستورنا القديم » ،ص ٨٥) ، لتبين لنا ان العمل بأحكام الدستور وقوانينه الاساسية وموادّه هو بيت القصيد . فالعبرة بالتنفيذ :« هذا الدستور ... لوعمل به لما كان بنا الآن حاجة الى هذا الانقلاب العظيم »(ص ٨٥) . والحياة السياسية في ظل الدستور هي الحكم النيابي على الطراز الحديث (« حيث تحكم الامة نفسها بنفسها ، مع حفظ حقوق الخليفة الاعظم » السلطان العثماني) ، مقابل الحكم الاستبدادي المطلق والجائر على حد سواء . والشكوى لم تكن في معظمها – على حد قول البستاني – من الاستبدادبمعنى الحكم المطلق ، لان دولة هذا الطراز في الحكم قد دالت ، وانماكانت الشكوى في البلاد العثمانية من الاستبداد بمعنى الحكم الجائر .

ويصف البستاني أعمال الحكم الجائر والمستبد على النحو التالي :أباح الموبقات واستباح المحرمات

استبداد حكم الانذال برقاب الرجال . تنكيس الرؤوس وإذلال النفوس

(*)يمكن للقارىء ان يعود الى المقالات التالية في مجموعة الدكتور شميل ، وكلها مكتوبة غداة الانقلاب العثماني وإعلان الدستور :« سيادة الامم ومستقبل الملوك »(جريدة البصير ، ١٩٠٨) الامم والحروب(البصير ، ١٩٠٨) . وهناك مقالتان للشميل ترجعان الى فترة مبكرة وتفوقان ما عداهما من حيث الاهمية :« وكما تكونون يولى عليكم ، تركيا الفتاة وتركيا العجوز »(البصير ، ١٨٩٨) و« انحطاط الشرق الادبي والعقلي »(البصير ، ١٨٩٨) .

(**) انظر :رسائل العلامة سليمان افندي البستاني (احد مبعوثي مدينة بيروت في مجلس الامة العثماني)والدكتورشبلي افندي شميل (الكاتب الاجتماعي والطبيب الشهير في مصر القاهرة) وآخرون ، الى جمعية الاتحاد السوري في نيويورك ،(مطبعة جريدة مرآةالغرب بنيويورك ،١٩٠٩) .

(***) يستخدم البستاني لفظة « استحياء »الارض بمعنى انعاش الارض الموات والبور واستصلاحها للزراعة وإعادة دورة الحياة والانتاج الى تربتها .